



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (6)

التفاعل الفلسطيني مع جغرافيا الاستعمار
كيف يتم الالتفاف على نظام المراقبة الإسرائيلية
على التجارة مع الضفة الغربية

(إشكالية التجارة الحدودية والشحن التجاري عبر المستوطنات)

آب 2021

التفاعل الفلسطيني مع جغرافيا الاستعمار كيف يتم الانتفاخ على نظام المراقبة الإسرائيلية على التجارة مع الضفة الغربية
(إشكالية التجارة الحدودية والشحن التجاري عبر المستوطنات)
إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
بناء على مساهمة الباحث وليد حباس، مرشح لدرجة الدكتوراه في الجامعة العبرية - القدس

 HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG
فلسطين والأردن

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من

إن الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة هنريش بل.

ملخص تنفيذي

انطوى اتفاق أوسلو (1993-1999) على ترسيم حدود إدارية (**administrative borders**) داخل أراضي الضفة الغربية والتي تفصل ما بين مناطق "أ" و"ب" و"ج"، بالإضافة إلى القدس. أجبرت سياسات الاحتلال المقيدة والنظام الضريبي الإسرائيلي المفروض بموجب اتفاق باريس الاقتصادي القطاع الخاص الفلسطيني على البحث باستمرار عن حلول لتسيير التجارة وتسيير مصالح الأعمال لديهم، وذلك بحكم البيئة العامة المشوهة والتي لا تشبه حالة عمل القطاع الخاص في دول أخرى، الأمر الذي أنتج علاقات اقتصادية وترابطات تجارية مشوهة للاقتصاد الفلسطيني وضارة للأسواق والخزينة العامة.

من جانب آخر، وفي أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2004) فرضت إسرائيل نظام حدودي عازل (**Segregating border regime**)، بحيث حصرت هذه "الجغرافيا الاستعمارية" والتخطيط العمراني الإسرائيلي المصاحب لها التجمعات السكانية الفلسطينية في مناطق جغرافية محددة، وبعثرتها في مناطق أخرى، وأوجدت مستوطنات في عمق التجمعات الفلسطينية، مما خلق طبيعة جغرافية مشجعة لعلاقات تجارية غير قانونية بين تجار فلسطينيين وإسرائيليين تندرج في إطار الاقتصاد غير المنظم وغير المراقب، وهيئت المستوطنات لتكون بنية تحتية لهذه العلاقات، مما أوجد تجارة حدودية غير مراقبة. بمعنى آخر، نجد أن هناك لاعبين اقتصاديين فلسطينيين تأقلموا مع وجود هذا النظام الجغرافي المعقد، وطوروا مهارات عملية تتعلق بكيفية الاستفادة من ثغراته.

تلقي هذه الورقة الضوء على دور الواقع الجغرافي في الضفة الغربية والذي خلق مناطق رمادية (**grey zones**)، ما-بينية (**in-betweens**)، تسهل عمليات التحايل على أنظمة وقوانين التجارة، وتوفر أرضية خصبة لجني الأرباح. كما وترصد الورقة أهم الطرق التي يستخدمها التجار الفلسطينيون للاستفادة ماديا من التجارة الحدودية، مستغلين معرفتهم بجغرافيا الاستعمار ودرايتهم بالفروقات بين المنظومات القانونية المختلفة داخل الضفة الغربية. علما بأن هذا الكسب ليس وحيد الاتجاه، بل أيضا ينجم عنه كسب للتجار الإسرائيليين في المستوطنات، ولو لم يكن هناك مصلحة كسب للطرف الآخر لما كان بهذا الشكل وبهذا الحجم.

مقدمة: ما بين اتفاق باريس الاقتصادي والواقع الجغرافي للضفة الغربية

أثناء التحضير لعملية السلام، عينت الحكومة الإسرائيلية فريقا من المختصين لاقتراح صيغة معينة للعلاقات الاقتصادية مع الفلسطينيين. ترأس هذا الفريق البروفيسور حاييم بن شاحار (**Haim Ben-Shahar**) الذي أوصى باستمرار الاندماج الاقتصادي والتبعية التجارية للذات كانت إسرائيل قد فرضتهما قسرا على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1967؛ أي أن أي اتفاق مستقبلي "لا يجب أن يشمل أي حدود اقتصادية" بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية.¹

في العام 1994 تم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وإسرائيل، والذي اقترح فيه الفريق الفلسطيني إنشاء نظام جمركي شبيه بمنطقة التجارة الحرة (**Free Trade Area**) الذي قد

¹ Arie Aron, "Israeli Policy Towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension 1967-2007," *Middle East Journal* 61, no. 4 (AUTUMN 2007): 583-84.

يسمح للسلطة الفلسطينية بوضع نظامها التجاري الخاص بها مع دول العالم وترسيم حدود اقتصادية. بيد أن إسرائيل عارضت هذا المقترح بشدة، واستندت إلى توصيات بن شاحار وأصرت على تطبيق نظام الوحدة الجمركية (custom union) دون ترسيم حدود فاصلة بين الطرفين. ويفرض نظام الوحدة الجمركية على السلطة الوطنية الفلسطينية:²

1. الالتزام بمستوى الرسوم الجمركية والضرائب المطبقة في إسرائيل (باستثناء قوائم محددة من السلع تم تفصيلها في قوائم A1 وA2 وB).
2. بإمكان السلطة إجراء تبادل حر للسلع ما بين أراضي الحكم الذاتي وما بين إسرائيل (باستثناء ستة سلع زراعية كان من المفترض أن تتضمن إلى التبادل الحر بحلول عام 1998).
3. يحق للسلطة الفلسطينية استخدام المعابر الخارجية الإسرائيلية (الموانئ البحرية والجوية والحدود البرية) بشكل حر ودون أي معيقات.
4. تعتبر الإيرادات الجمركية على الواردات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية من حق الطرف الذي تصله البضائع في نهاية المطاف (أي الوجهة النهائية للاستيراد).

لكن، منذ العام 1994 حصلت تغييرات هائلة على أرض الواقع أدت إلى إحداث فجوة ما بين نصوص اتفاق باريس (De Jure) وما بين التطبيق العملي للاتفاق (De facto). خصوصاً عندما قامت إسرائيل بوضع حدود فاصلة وبناء جدار عازل وفرض نظام سيطرة مكانية (Israeli spatial system of control) والذي زاد من تكاليف النقل واللوجستيات وساهم في إحداث خسائر كبيرة للعديد من التجار الفلسطينيين. بيد أن هذه الجغرافيا الاستعمارية التي خنقت الاقتصاد الفلسطيني، وأضرت بالطرق التجارية وحرية المرور، كانت في ذات الوقت مصدر دخل واسترباح لقسم آخر من التجار.³

لقد ركزت العديد من التقارير والدراسات السابقة على وجود فجوة ما بين نصوص اتفاقية باريس وما بين الواقع العملي الذي يفتح مجالات واسعة أمام العديد من اللاعبين الاقتصاديين لدى الطرفين للتحايل على الأنظمة والقانون، وبشكل خاص مسألة التهريب الضريبي، التسرب المالي، والتهريب السلمي. أثرت هذه الممارسات بشكل سلبي على الدخل العام لخزينة السلطة من خلال تقليص حجم المقاصة التي تحصلها السلطة الفلسطينية من إسرائيل، وأدت إلى خلق منافسة غير نزيهة ما بين التجار.⁴ لكن لم تنطرق الدراسات السابقة إلى إشكاليات الجغرافيا الاستعمارية والفروقات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالحيز المكاني في تمكين فئات عديدة من سكان الضفة الغربية من جني الأرباح بأشكال تعتبر بالنسبة للسلطة الفلسطينية "غير قانونية".

² Steven Barnett and International Monetary Fund, eds., *The Economy of the West Bank and Gaza Strip: Recent Experience, Prospects, and Challenges to Private Sector Development* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1998).

³ Walid Habbas, "The West Bank-Israel Economic Integration: Palestinian Interaction with the Israeli Border and Permit Regimes" in *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*, ed. Alaa Tartir, Tariq Dana, and Timothy Seidel (Cham: Springer International Publishing, 2021), 111-34, https://doi.org/10.1007/978-3-030-68643-7_5.

⁴ UNCTAD, "The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Cumulative Fiscal Costs" (New York: United Nations Conference on Trade and Development, 2019), https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2019d2_en.pdf; Jamil Misryef, "Smuggling and Evasion of Custom Duties and Taxes: The Cost to the Palestinian Treasury and Market," Background Paper, Roundtable (6) (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2018), <http://www.mas.ps/files/server/20181612091326-1.pdf>.

نظرة على نظام الحدود في الضفة الغربية

بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، أعلن موشيه ديان "إزالة الخط الأخضر" و"تفاخر" بأن الفلسطينيين يعتمدون الآن على إسرائيل في كل أمورهم الحياتية، خصوصا التبادل التجاري. عادت الحدود لتظهر من جديد خلال مفاوضات أوسلو (1993-1999) عندما تم منح السلطة الفلسطينية استقلال إداري على 40% من الضفة الغربية (المنطقة "أ" و"ب"). حولت هذه الحدود الإدارية للاقتصاد الفلسطيني إلى كيان اعتباري منفرد وأعدت هيكله التبادل التجاري ما بين الطرفين ليتحول من نظام وحدة جمركية مفروض قسرا (1967-1994) إلى نظام وحدة جمركية متفق عليه (1994-)، شبيه بنظام تبادل تجاري دولي.⁵

في أعقاب انتفاضة الأقصى (2000-2004)، قامت إسرائيل بفرض نظام حدودي عزل مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية عن إسرائيل باعتبارها "مناطق خطرة". تدريجيا، تم إحاطة الضفة الغربية بجدار عازل وتقسيمها إلى كانتونات منعزلة، محاصرة بسلسلة حواجز. لقد وضع هذا النظام الحدودي نهاية لما يمكن تسميته بالتدفق السلس للتجارة ما بين الطرفين، وتدرجيا تحول الجدار إلى ما يشبه نقطة عبور دولية، بحيث أجبرت إسرائيل التجار الفلسطينيين (مصدرين ومستوردين) على سلوك طرق تجارية خاصة تمر عبر بوابات تجارية محددة لهذا الغرض. كان لفرض هذا النظام الحدودي تبعات كثيرة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والتجارة الفلسطينية بشكل خاص، أبرزها:

أولا: إجبار التجار الفلسطينيين على استخدام المعابر التجارية

تحول الجدار العازل في الضفة الغربية إلى ما يشبه الحدود التجارية الدولية مع إسرائيل، حيث خصصت إسرائيل 6 معابر تجارية رسمية دائمة تمر منها نسبة كبيرة من الصادرات الفلسطينية وهي: الطيبة/طولكرم، برطعة/الريحان، الزعيم/القدس، بيتونيا، الجملة، وترقوميا، بالإضافة إلى المعابر التجارية الموسمية مثل معبر بردلة الزراعي. كما أن هناك معابر تجارية غير رسمية بمعنى أنها ليست مخصصة لدخول البضائع، لكن السلطات الإسرائيلية تسمح لصناعات معينة بالدخول منها ضمن اتفاقيات غير مكتوبة مع التجار مثل حاجز بيت لحم 300 على سبيل المثال لا الحصر والذي تتجه منه الحجارة والملابس المصنعة في بيت لحم إلى إسرائيل.⁶ علما أنه لا توجد إحصاءات رسمية عن نسبة البضائع التي تمر عبر المعابر التجارية تحديدا، غير تلك التي بحوزة الإدارة المدنية وسلطة المعابر الأرضية في إسرائيل، واللذان تحتفظان عن نشر إحصائيات رسمية.

فيما يخص الصادرات من أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، سواء كانت الوجهة الأخيرة هي إسرائيل، أو غزة، أو دولة ثالثة (عبر الموانئ الإسرائيلية)، فإن نقل البضائع يتم من خلال المعابر التجارية المخصصة، وبالتالي سيخضع لنظام تفتيش دقيق يطلق عليه نظام "ظهر إلى ظهر" (back-to-back)، والذي يعتبر مرهقا ماديا ومعنويا للتجار الفلسطينيين.⁷ أولا، يتكبد التجار الفلسطينيون تكاليف شحن مزدوجة لأن البضائع تُنقل إلى إسرائيل باستخدام شاحنات

⁵ Arie Amon, ed., *The Palestinian Economy: Between Imposed Integration and Voluntary Separation*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia, v. 60 (Leiden ; New York: Brill, 1997).

⁶ USAID, "Strengthening the Palestinian Private Sector through Reducing Trade Transaction Costs: A Comprehensive Research and Advocacy Program," Final Report (Jerusalem: United States Aid Agency, 2015); B'Tselem, "List of Military Checkpoints in the West Bank and Gaza Strip" (B'Tselem, 2019), https://www.btselem.org/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

⁷ نستثنى من كل ذلك، التجار الفلسطينيين الكبار الذين بدأ يستخدمون الخطوط اللوجستية الآمنة ضمن برنامج "باب إلى باب" (door-to-door). للمزيد من التفاصيل على سياق المفاوضات والجهود للوصول إلى اتفاق "باب إلى باب"، وتبعات استخدامه على التجار، انظر: Habbas Walid and Berda Yael (2021) Colonial

فلسطينية وإسرائيلية تلقتي ظهرا إلى ظهر عند المعبر. ثانياً، تتراوح مدة الانتظار لكل شحنة عند المعابر التجارية من ساعتين إلى أربع ساعات بسبب عمليات التفتيش الأمني، والذي يؤدي إلى الحد من عدد الشحنات الفلسطينية التي يمكن إرسالها يوميا، كما أصبح من غير المجدي للمنشآت الفلسطينية رفع مستوى الإنتاج دون القدرة على تصريف البضائع. ثالثاً، أُجبرت إسرائيل المصدرين الفلسطينيين على استخدام المنصات الخشبية (المشاح) لتعبئة حمولتهم أثناء الشحن الأمر الذي حدد وقيد حجم البضائع التي يمكن رفعها على كل شاحنة. رابعاً، تسببت إجراءات التفتيش في حدوث تلف كبير في البضائع أثناء قيام الإسرائيليين بتفريغ المنصات وفحص محتوياتها. خامساً، تتغير قوانين العبور وبروتوكولات استخدام المعابر بين الفينة والأخرى دون إعلام التجار الفلسطينيين.

ثانياً: خلق ما يمكن تسميته بالجغرافيا الاستعمارية

لم يقتصر نظام الحدود الذي تفرضه إسرائيل على أراضي الضفة الغربية على الجدار والمعابر التجارية الرسمية وشبكة الطرق، بل شمل أيضاً طبقات مختلفة من الحدود الإدارية التي أفسحت المجال لخلق منظومات تجارية وقانونية مختلفة بين مناطق معينة. يدرك التاجر الفلسطيني هذه الجغرافيا الاستعمارية التي تمكنه من الانتقال بسهولة من حيز إداري إلى آخر والاستفادة من الاختلافات في آليات تطبيق القانون. من أبرز أشكال الجغرافيا الاستعمارية في الضفة الغربية:

1. مناطق "أ" و"ب"، والتي تتبع إدارياً للسلطة الفلسطينية.
2. مناطق "ج"، والتي تتبع إدارياً للإدارة المدنية الإسرائيلية.
3. المستوطنات في الضفة الغربية. مع أن المستوطنات فعلياً تقع داخل أراضي "ج"، إلا أن هناك منظومة قوانين تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين (خارج الحدود الإقليمية للمستوطنات) منفصلة عن منظومة القوانين التي تخص المستوطنين الإسرائيليين.⁸ بإمكان المستوطنين داخل حدود المستوطنة الاستفادة من القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالأمر الاقتصادي (مثل القوانين التجارية، ونظام الضرائب)، والنقل اللوجستي. مثلاً، لا يعتبر نقل بضائع بين منطقة صناعية في المستوطنة وما بين إسرائيل على أنه استيراد وتصدير مع أنه انتقال للبضائع من الضفة الغربية إلى إسرائيل.
4. مناطق J1 التي تقع خلف الجدار، وهي مناطق تابعة لبلدية القدس (أي أنه تم ضمها إلى إسرائيل وفرض السيادة عليها) لكنها تقع جغرافياً على الجانب الفلسطيني من الجدار مثل كفر عقب ومخيم شعفاط.⁹
5. مناطق J2 التي تقع أمام الجدار، وهي مناطق مصنفة باعتبارها "ج" لكنها تقع على الجانب الإسرائيلي من الجدار ومتوصلة جغرافياً مع العمق الإسرائيلي دون حواجز، مثل منطقة ضاحية البريد بالقرب من بيت حنينا، أو القرية الصناعية (industrial park) عطروت.¹⁰

management as a social field: The Palestinian remaking of Israel's system of spatial control. Current Sociology
<https://doi.org/10.1177/001139212111024695>

⁸ ACRI, "One Rule, Two Legal Systems: Israel's Regime of Laws in the West Bank" (The association for Civil Rights in Israel, 2014), <https://law.acri.org.il/en/2014/11/24/twosysreport/>.

⁹ منطقة J1 تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. وتضم منطقة J1 تجمعات (كفر عقب، بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسويّة، شَيْخ جَزّاح، وادي الجوّز، باب الساهرة، الصوّانة، الطور (جبل الزُّيْتُون)، القُدس (بيت المقدس)، الشّباح، راس العافود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواجزة الغزبية، بيت صفافا، شرفات، صوّر باهر، أم طوبا).

¹⁰ منطقة J2 تشمل محافظة القدس باستثناء ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967، وتضم منطقة J2 تجمعات رافات، مخماس، مخيم قلنديا، جبع، قلنديا، بيت دقو، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بيرنبالا، بيت اجزاء، القبيبة، خربة أم اللحم، بدو، النبي صمونيل، حزما، بيت حنينا البلد، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، الكعابنة، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، عرب الجهالين والتجمعات البدوية في العيزرية وأبو ديس، السواحرة الشرقية، والشّيخ سعد.

6. مناطق تقع على تخوم الضفة الغربية، وهي قرى فلسطينية مقامة على الحدود الفاصلة، إما قطعها الخط الأخضر إلى شقين مثل باقة وبرطعة، أو أنها قرى وبلدات محاذية للخط الأخضر ويرتبط نشاطها الاقتصادي بإسرائيل مثل بيت عوا، المدية، نعلين على سبيل المثال لا الحصر.

أجبرت التعقيدات التي فرضتها إسرائيل بحق التجار الفلسطينيين (تحديدا المصدرين) من خلال المعابر التجارية على البحث عن طرق أخرى أقل تكلفة من الناحية الزمنية واللوجستية-المادية، مما خلق وسطاء وسماسرة للنقل اللوجستي، ولأعبين اقتصاديين فلسطينيين جدد ملمين بظروف الجغرافيا الاستعمارية.¹¹ بكلمات أخرى، فإن نظام الحدود الاستعماري الذي فرضته إسرائيل خاصة بعد الانتفاضة الثانية، أدى إلى ولادة مصلحة لدى بعض المنشآت والتجار بعدم التعرض للوضع التجاري الجغرافي القائم المشوه والمتداخل. بل على العكس، حاول المستفيدون من هذه الجغرافيا أن يخلقوا فرصا للتعاون اقتصاديا فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين الإسرائيليين من جهة أخرى، خارج الأطر القانونية وبعيدا عن رقابة الجهات الرسمية الفلسطينية.

أبرز أشكال استخدام الجغرافيا الاستعمارية من قبل الفلسطينيين

1. استخدام المستوطنات كمحطة عبور إلى إسرائيل (terminal)

تحولت المستوطنات، والمناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية (وعددها 19 منطقة صناعية قائمة إضافة إلى 4 قيد الإنشاء) إلى محطات عبور (terminal) للبضائع الفلسطينية إلى إسرائيل. من ناحية أخرى، لا يوجد معبر حدودي بين القرى والبلدات الفلسطينية وبين المستوطنة الإسرائيلية المجاورة لها. وإن وجد حاجز عند باب المستوطنة فإن إدخال البضائع عبره لا يخضع لذات الإجراءات التي نجدها عند المعابر "الحدودية". من ناحية أخرى، ترتبط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بإسرائيل من خلال شبكة شوارع ومعابر خاصة للدخول إلى إسرائيل لتسهيل حركة المستوطنين، خصوصا المستوطنات والمناطق الصناعية المحاذية للخط الأخضر، التي يعتبر ارتباطها الجغرافي مع إسرائيل أسهل وأسرع.

بين الأعوام 2005-2008، عندما فرضت إسرائيل على الصادرات الفلسطينية المرور عبر المعابر التجارية المخصصة، واتباع نظام التفتيش "ظهر إلى ظهر"، بدأ العديد من التجار الفلسطينيين بالشراكة مع تجار إسرائيليين أو في بعض الأحيان من خلال شركاء فلسطينيين من الداخل، استئجار عقارات صغيرة داخل المستوطنات الإسرائيلية، خاصة تلك المستوطنات المحاذية للجدار، بحيث يتم تسجيل العقار (الذي يكفي أن تكون مساحته 2 متر مربع فقط) باعتباره مشغلا إسرائيليًا. يتضمن ذلك إصدار أوراق فاتورة/إرسالية وليس أوراق مقاصة على اعتبار أن البضائع تنتقل من بلدة إسرائيلية (مستوطنة) إلى بلدة إسرائيلية أخرى (داخل الخط الأخضر).

يعتبر قطاع الأثاث والمفروشات أحد أبرز القطاعات الفلسطينية التي تستخدم هذا الأسلوب من التصدير، بما يشمل ورشات تصنيع الأثاث، تجار الأقمشة والفرش، والمنجدين. يعتبر قطاع صناعة الأثاث في نابلس وسلفيت والمناطق المحيطة بها مثالا واضحا لاعتماد بعض التجار والمصنعين الفلسطينيين على البنية التحتية للاحتلال الإسرائيلي (المستوطنات وشبكات الطرق المرتبطة بها) من أجل تصدير بضاعتهم وتسويقها في إسرائيل، وهو ما يعزز دون أدنى شك التحكم الإسرائيلي

¹¹ تستند المعلومات أدناه إلى مقابلات معمقة (ومسجلة صوتياً) قام بها الباحث بنفسه بين الفترة 2019-2021. في إطار إعداده لأطروحة الدكتوراه في الجامعة العبرية في القدس.

بالاقتصاد الفلسطيني ويفاقم التبعية الاقتصادية له. على سبيل المثال، في العام 2015، كان هناك حوالي 340 مشغلاً للأثاث في نابلس، 55% من إنتاجها كان موجهاً إلى إسرائيل.¹² بدلاً من "الانصياح" إلى نظام "ظهر إلى ظهر"، فإن أصحاب هذه المشاغل بحثوا عن طرق أخرى لإدخال البضائع إلى إسرائيل من دون المرور عبر المعابر التجارية، وبشكل أساسي من خلال استئجار غرف أو كرفانات داخل المستوطنات وتسجيلها على أنها مشغل إسرائيلي. حسب بعض صانعي الأثاث من قرיתי بديا ومسحا، والذين تم مقابلتهم عام 2019، فإن المنطقة الصناعية عمانوئيل هي وجهة مناسبة لمثل هذه الأعمال. عند الاطلاع على طبيعة المعامل والمشاغل في هذه المستوطنة، وجد أن هناك حوالي 50 مشغلاً للأثاث بداخلها من بين 64 مشغلاً، أو مصنعاً في نهاية العام 2020.¹³ لا يمكن حصر هذه الظاهرة فقط في منطقة نابلس أو قطاع الأثاث، بل هي ظاهرة موجودة في عدد من الصناعات الفلسطينية متوسطة إلى صغيرة الحجم والتي تعتمد بشدة في تسويق منتجاتها على السوق الإسرائيلي، بالإضافة إلى منتجات زراعية مثل الفاكهة والأعشاب وغيرها.

تطورت هذه الظاهرة عبر السنوات السابقة، حيث ظهر لاعبين جدد، فلسطينيين وإسرائيليين، يقومون بدور السماسرة بين التجار الفلسطينيين (سواء الأثاث أو أي منتج فلسطيني آخر) وبين السوق الإسرائيلي. بكلمات أخرى، تحولت فكرة "المستوطنة كمحطة عبور" إلى فكرة جاذبة للعديد من المنتفعين الذي يزورون مقاصد، أو يبيعون فواتير/إرساليات وهمية من أجل إدخال البضائع إلى إسرائيل. يقيم عدد من هؤلاء علاقات مع الجنود الإسرائيليين المتواجدين على الحواجز المخصصة للمستوطنين، وعدد آخر يقيم علاقات ويقدم رشوات لحراس المستوطنات.¹⁴

رسمياً، تدرج إسرائيل هذه الأفعال ضمن "الأعمال المحظورة" التي يحاسب عليها القانون الإسرائيلي، لكنها تغض النظر عنها بشكل كبير طالما تظمن إلى الطبيعة التجارية لهذه التدفقات. أما بالنسبة للفلسطينيين فإن هذا الأمر لا يقع تحت سيطرة الجهات الرسمية أو يخضع لرقابة الضابطة الجمركية. ضمن بنود اتفاقية باريس الاقتصادية، تجد السلطة الفلسطينية نفسها مضطرة إلى الدفع للجانب الإسرائيلي قيمة الضرائب التي جمعتها عن البضائع الفلسطينية الصادرة إلى إسرائيل. وعليه، تتركز جهود الضابطة الجمركية في مراقبة قانونية البضائع الواردة إلى مناطق السلطة الفلسطينية. لكن في حال كانت البضائع تخرج من الضفة بطرق غير قانونية، فإن السلطة الفلسطينية لا تولي اهتماماً كبيراً في متابعة هذا النوع من التهريب كونه لا يؤثر على خزينة المالية بشكل مباشر. إن استخدام المستوطنات كمحطات عبور له آثار اقتصادية وسياسية كبيرة على الجانب الفلسطيني أهمها خلق علاقات اقتصادية بين الفلسطينيين والمستوطنات المقامة بشكل غير شرعي على الأراضي الفلسطينية، وتسخير البنية التحتية للمستوطنات إلى خدمة المصالح المادية للعديد من التجار الفلسطينيين.

2. التصدير والاستيراد عبر المعابر غير التجارية

بشكل عام، تقوم إسرائيل برصد حركة الصادرات والواردات الفلسطينية عبر المعابر التجارية المخصصة لذلك. فهي تضع موظفي ضريبة، وممثلين عن وزارات مختلفة على نقاط العبور التجارية. في المقابل، فإن إسرائيل تمنع السلطة الفلسطينية من التواجد على المعابر التجارية، وبالتالي تستخدم السلطة ما تيسر لها من أدوات (مثل جهاز الضابطة الجمركية) في

¹² مسيف، جميل (2018) "تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع صناعة الأثاث". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس): رام الله. الجدير بالذكر

أن معظم مشاغل الأثاث هذه هي عبارة عن ورش صغيرة وغير مسجلة ضريبياً، ولا تستطيع إصدار أوراق مقاصة

¹³ انظر مثلاً، التعريف بالمنطقة الصناعية على الرابط التالي: <https://bit.ly/3jZeRd5>

¹⁴ Q Furniture focus group, Participation with various furniture manufacturers focus group, headed by Walid Habbas, Nablus. Sept 28, 2019, September 28, 2019; Gh. S, Owner of a furniture textile who does not participate in the Door-to-Door. Interviewed by Walid Habbas, Nablus. Nov 1, 2019, November 1, 2019.

محاولة لمراقبة الحركة على بعض مداخل المدن الفلسطينية. لكن هذا لا يعني أن كل التبادلات التجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتدفق عبر المعابر التجارية، فثمة العديد من المسالك والمداخل ما بين إسرائيل والضفة الغربية أو ما بين مناطق "ج" ومناطق السلطة الفلسطينية (حيث تتواجد أحيانا دوريات الضابطة الجمركية) والتي تعتبر ساحة رئيسية لعمل محترفي التهريب. لا يمكن عمليا حصر هذه المسالك بسبب تداخل الجغرافيا وتعقيدات الحدود الإدارية التي رسمتها إسرائيل والتي تسمح لأي شخص بشق طريق ترابي أو النفاذ بمجرد معرفته بتفاصيل المكان. وعليه، فإن الحركة التجارية المرصودة، سواء من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي أو الفلسطيني، أو من قبل الضابطة الجمركية أو الجهات الرسمية الأخرى في فلسطين، هي أقل من الأرقام الحقيقية. حسب تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي، فإن حجم التجارة المهربة (استيراد وتصدير) من المعابر غير المخصصة للتجارة بين الضفة الغربية وإسرائيل وصل في العام 2018 إلى حوالي 2.16 مليار دولار، وهو ما يشكل حوالي خمس التبادل التجاري السلي (الرسمي وغير الرسمي) بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.¹⁵ هذا النوع من التبادل التجاري غير المرصود (التهريب) لا يخضع لأي نوع من الضرائب أو التعرفة الجمركية، ولا يتم تسجيله بشكل رسمي من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. كما يستفيد من هذه القنوات التجارية غير الرسمية فئات مختلفة من المهربين، والسائقين، ومزوري فواتير، ورجال شرطة إسرائيلية وقانونيين.

من جانب آخر، وربما هو الجانب الأهم، فإن البنية القانونية الإسرائيلية التي من المفترض أن تعالج مثل هذه الثغرات على اعتبار أنها تضر بالاقتصاد الإسرائيلي، تنطوي نفسها على العديد من الثغرات، بل إنها تشجع الاستمرار في عمليات التهريب. مثلا، قانون المخالفات الإدارية الإسرائيلي لسنة 1985، يتضمن بنود عديدة وإحالات إلى قوانين ضريبة القيمة المضافة، لكنه ينطوي على تقييدات/محددات تجعل سلطة الضرائب الإسرائيلية غير قادرة على تنفيذ العقوبات الجزائية بشكل فعال (مثل تحصيل الغرامات) من أي شخص لا يعمل داخل إسرائيل أو من أي شخص مقيم في مناطق السلطة الفلسطينية. لذلك، عندما تفرض إسرائيل غرامة على مهرب فلسطيني من أراضي السلطة الفلسطينية فإن الأمر لا يشكل رادعا بالنسبة له.¹⁶

لعكس صورة عن الواقع، نذكر هنا مثالين عن مئات الحالات التي تم رصدها والإمساك بها من قبل الإسرائيليين لمهربي بضائع فلسطينيين، لكن لم يكن هناك مجال لإنفاذ القانون الإسرائيلي بعد أخذ إجراءات قانونية بحقهم. في الفترة ما بين شهر أيار من العام 2017 و شهر حزيران من العام 2018 (أي سنة واحدة فقط) تم الإمساك بنفس الشخص الفلسطيني 24 مرة مختلفة وهو يقوم بتهريب بضائع من مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل دون أوراق قانونية، وفي كل مرة كانت تفرض عليه السلطات الإسرائيلية غرامة بمقدار 4000 شيكل دون أن توفر آليات لملاحقته، أو مسوغات قانونية لإبقائه في السجن إلى حين الدفع.¹⁷ أيضا في آذار 2018، تم ضبط فلسطيني وهو يجتاز معبر غير تجاري لنقل بضاعة بقيمة 212,000 شيكل دون وثائق قانونية، وفُرضت عليه غرامة إدارية قدرها 4000 شيكل؛ في آب 2017، تم القبض على نفس الفلسطيني عند معبر أدوميم، حيث كان يهرب التبغ (نو القيمة الضريبية العالية) بقيمة إجمالية قدرها 200,000 شيكل دون وثائق قانونية وتم تغريمه 4000 شيكل أيضا.

¹⁵ Comptroller, "Annual Audit Report 70c," The Tax Authority Supervision on Land Crossings (Jerusalem: State Comptroller's Office, 2020), <https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Pages/Reports/3602-12.aspx>.

¹⁶ State of Israel, "Value Added Tax Law," 1975, https://www.nevo.co.il/law_html/law01/271_001.htm#Seif107.

¹⁷ Comptroller, "Annual Audit Report 70c."

لا يتوقف الأمر فقط على التهريب من أراضي السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل، وإنما أيضا من إسرائيل إلى أراضي السلطة الفلسطينية. على سبيل المثال لا الحصر، من المفترض أن تدخل البضائع "الرسمية" من إسرائيل إلى جنوب الضفة عبر معبر ترقوميا من خلال طريق رقم 35. قام الباحث ياعكوف غارب (Yaakov Garb) من جامعة بن غوريون، بوضع فريق من الباحثين لمدة عام ليرصد حركة دخول البضائع على مشارف الخليل من الشرق والشمال، وسجل في دراسته المهمة والمثيرة للجدل بأن كل القرى الفلسطينية المحيطة بمنطقة معبر ترقوميا تشكل مسالك بديلة للطريق،¹⁸ بل إن نسبة الشاحنات التي من المفترض أن يستوعبها معبر ترقوميا يوميا، أقل بكثير من العدد الفعلي للشاحنات التي تم رصدها متجهة إلى المعبر قبل أن تغير مسارها قبل ذلك ببضع كيلومترات. وعليه، يمكن الاستنتاج من دراسة ياعكوف أن التهريب هو عمل عشوائي يقوم به مهربون على مستوى متوسط أو صغير، وإنما يشمل عمليات منظمة وبضاعة ذات قيمة عالية. لكن أيضا هناك بضاعة تدخل المناطق الفلسطينية عن طريق معابر مخصصة للإسرائيليين دون علم السلطات الإسرائيلية. أي أن البضائع تدخل إلى الضفة الغربية على أساس أنها متجهة من إسرائيل إلى المستوطنات، لكنها في الفعل تكون متجهة إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

3. كفر عقب: المنطقة الرمادية الأكثر جذبا للتحايل

تقع كفر عقب في أقصى شمال القدس، وتعتبر ضمن حدود بلدية القدس حسب تصنيف سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لكنها جغرافيا متداخلة مع مدينة رام الله دون أي حاجز يفصل بينهما. تشكل كفر عقب ساحة رئيسية لأعمال التحايل الضريبي بسبب تعقيدات جغرافيا الاستعمار. أحد الأمثلة التي تم رصدها من العمل الميداني هي ظاهرة المستودعات الضخمة في كفر عقب والتي تخزن بضائع إسرائيلية أو أجنبية وتعيد تسويقها داخل الضفة باعتبارها بضائع فلسطينية.

مثلا، ثمة العديد من البضائع الفلسطينية يتم احتكار استيرادها من قبل شركة فلسطينية واحدة فقط، لكن هذا الاحتكار يغطي فقط المناطق الفلسطينية ولا يشمل إسرائيل والمستوطنات التي تحصل على نفس البضائع من مستوردين إسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، على العكس من القانون الفلسطيني، فإن القانون الإسرائيلي يتيح للفلسطينيين أن يستوردوا بضائع محتكرة فلسطينيا من قبل شركة فلسطينية، شريطة ألا يتم تسويقها في إسرائيل. مثلا، مسحوق الغسيل اريال هو أحد منتجات Procter & Gamble وشركة يونيبال للتجارة العامة هي الوكيل الوحيد لاستيراده. تعرض يونيبال مسحوق اريال 7 كغ بسعر "س" للمحال التجارية، إلا أن هناك تجار فلسطينيون يملكون/يستأجرون مستودعات في كفر عقب ويحصلون على نفس المنتج من الوكيل الإسرائيلي بسعر أقل بكثير، ويقومون بتخزينه بكميات كبيرة في مستودعات في كفر عقب، ويتم توزيعها على محلات تجارية في أرجاء الضفة خصوصا في المناطق المحاذية لرام الله، أو لشبكات المحال التجارية التي لديها فروع في أرجاء الضفة. في حالات أخرى، يستطيع المستورد الفلسطيني (خاصة الفلسطيني المقدسي أو فلسطيني من الداخل) أن يستورد بضاعة اريال من مصر (على سبيل المثال) وإدخالها إلى كفر عقب مباشرة، حيث أن إسرائيل تسمح له بذلك شريطة ألا يبيع هذه البضائع داخل إسرائيل.¹⁹ بعد ذلك، تقوم المحلات التجارية بخلط سلعة اريال المهربة من إسرائيل مع سلع اريال القادمة من شركة يونيبال، وعرضها على نفس الرف بعد تزوير وإصاق مطبوعات فلسطينية تشير إلى أن كل البضائع قادمة من شركة

¹⁸ Yaacov Garb, "Porosity, Fragmentation, and Ignorance: Insights from a Study on Freights Traffic," in *Israelis and Palestinians in the Shadows of the Wall: Spaces of Separation and Occupation*, ed. Stéphanie Latte Abdallah and Cédric Parizot, Border Regions Series (Farnham, Surrey, England: Ashgate, 2015), 89–108.

ولا بد من الإشارة إلى أن ياعكوف غارب هو بروفييسور إسرائيلي من جامعة بن غوريون في بنر السبع. دراسته المذكورة قام بها من خلال تعاونه مع مؤسسة صندوق التعاون الاقتصادي الإسرائيلي التي تهتم بالتشبيك ما بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين. لاحقا طور بحثه ونشره كفصل في كتاب نقدي صدر بالفرنسية تحت عنوان "في ظلال الجدار".

¹⁹ N. B., Interview with N. B., a Business Consultation Officer – Jericho Agro Industrial Park (JAIP). Interviewed by Walid Habbas in Ramallah on 12 April 2019, 2019.

يونيبال. تتم هذه العملية على العديد من البضائع المحنكرة من قبل شركات فلسطينية والتي يتم عرضها في السوق بأسعار أعلى من الوكيل الإسرائيلي، وتمتد هذه العملية من سلع البنزين والديزل وصولاً إلى الطعام ومروراً بسلة منوعة من سلع المنظفات وأدوات البناء وغيرها.²⁰

في مثال آخر، يستطيع التاجر الفلسطيني الذي يخزن بضاعته في منطقة كفر عقب أن يستوردها من (أو عبر) إسرائيل ويدخلها إلى منطقة كفر عقب وبالتالي لا يكون مضطراً إلى إظهار أوراق الاستيراد ودفع الضرائب المترتبة للسلطة الفلسطينية. بمعنى آخر، طالما أن المستودعات موجودة في كفر عقب فإن السلطة لا تستطيع أن تراقب حجم مبيعاته أو مشترياته. ومن ثم يقوم التاجر بتوزيعها إلى باقي مناطق السلطة بموجب فاتورة/إرسالية (والتي تستخدم لتوزيع البضائع داخل مناطق السلطة بعد أن تم استيرادها وفق النظم المعمول بها)، وبالتالي يتهرب من ضريبة الدخل لأنه لا يعلن عن حجم مبيعاته الحقيقية كون مستودعات التوزيع تقع في كفر عقب.

4. التسجيل المزدوج (فلسطيني-إسرائيلي) للشركات

ثمة شركات مسجلة في إسرائيل ومملوكة من رجال أعمال فلسطينيين وتعمل في مجال الاستيراد. ولأن هذه الشركات مملوكة من قبل فلسطينيين، وفي معظم الحالات من المقدسيين، فإن أصحابها قادرين أيضاً على تسجيلها كشركة فلسطينية لدى السلطة الفلسطينية. إن وجود تسجيلين للشركة يتيح لأصحابها الاستفادة من منظومتي قوانين مختلفتين، ومن قانوني عمل مختلفين. مثلاً، قد تستطيع شركة مقرها في المنطقة الصناعية عطروت (مستوطنة إسرائيلية على الجانب الإسرائيلي من الجدار) أن تستمر في تشغيل نفس الموظفين، ولكنها تقيدهم من عملهم باعتبارهم موظفين لدى الشركة الإسرائيلية وتقوم بتوظيفهم من جديد لدى نفس الشركة في فرعها الفلسطيني (في مناطق السلطة الفلسطينية، أو داخل أراضي "ج"). وبذلك، تكون غير مضطرة للالتزام بالحد الأدنى للأجور في إسرائيل، بل أنها تكون قادرة على تخفيض أجور العمال بمقدار 50-60% لكنهم يستمرون في العمل أحياناً لدى فرعها في عطروت أو ينتقلون ما بين الفرعين.

فيما يخص التجارة، تستطيع الشركة أن تتقل بضائعها ما بين الفرعين دون أن يتم اعتبار الأمر استيراداً. تتطوي عملية نقل البضائع من الفرع الإسرائيلي إلى الفلسطيني على جوانب قانونية تدركها الشركة وتستطيع الإفلات منها بسهولة. فيكفي أن تستخدم الشركة فاتورة توريد واحدة وتستمر في استخدامها إلى حين أن يتم إيقافها من قبل الضابطة الجمركية وتقوم بإبرازها. لكن هذا يعني أنها قادرة على استخدامها عشرات المرات قبل أن يتم إيقافها وفحص أوراقها. وفق هذه الآلية، تكون الشركة قادرة على الإفلات من ضرائب مبيعات، ضرائب دخل، وحتى جمارك استيراد تدفع للجانب الفلسطيني.

5. برطعة: "سوق حرة" إسرائيلية على أراضي الضفة الغربية في المنطقة "ب" و"ج"

تقع برطعة تماماً على الخط الأخضر إلى الغرب من جنين وجنوبي أم الفحم. عند ترسيم خط الهدنة بين إسرائيل والأردن في العام 1949، تم تقسيم برطعة إلى قسمين: برطعة الغربية وتقع في إسرائيل، وبرطعة الشرقية وتقع في الضفة الغربية. في اتفاق أوسلو، انقسمت أراضي برطعة الشرقية والأراضي المحيطة بها إلى مناطق "ب" و"ج". لاحقاً، عندما وصلت إسرائيل إلى مرحلة بناء الجدار في تلك المنطقة، اقترح المخططون أن يتم ضم بعض المستوطنات الصغيرة الواقعة شرقي

²⁰ Ibid

برطعة، وبالتالي تم بناء الجدار داخل أراضي الضفة الغربية وأصبحت برطعة الشرقية وبرطعة الغربية (بالإضافة إلى المستوطنات المجاورة²¹) على الجانب الإسرائيلي من الجدار. مع أن القريتين توحدتا من جديد، إلا أن القسم الشرقي من البلدة ما يزال يصنف قانونياً على أنه من أراضي "ب" و"ج"، بينما القسم الغربي هو أراضي دولة إسرائيل. هذا الواقع الجديد أحدث نمو اقتصادياً هائلاً في بلدة برطعة الشرقية، حيث تحولت إلى مكان جاذب للعديد من المبادرين ورجال الأعمال الكبار والصغار. لقد أصبحت برطعة مثال على التعاون والمصالح المشتركة بين أهالي البلدة ورجال أعمال من رام الله وجنين والخليل وإسرائيل. على سبيل المثال، ممكن لرجل أعمال من رام الله أن يستورد بضاعته من تركيا، ويتسلمها في ميناء حيفا القريب، ويخزنها في مستودعات أو محلات تجارية داخل برطعة الشرقية. ثم يتردد على مستودعه يومياً مئات الزبائن الإسرائيليين (عرباً ويهوداً) في الوقت الذي يكون فيه معفياً من دفع ضرائب الدخل والقيمة المضافة وغيرها. كما أن شركات إسرائيلية كبرى (مثل كوكا كولا الإسرائيلية) تستأجر أراضي أو مستودعات ضخمة في برطعة الشرقية وتكون معفية تماماً من ضرائب "الأرنونا" والدخل والتي تدفعها في حال كان المستودع داخل إسرائيل أو مستوطنة.²² بينما تعتبر كفر عقب منطقة رمادية مناسبة لتخزين البضائع من قبل فلسطينيين وإسرائيليين وتوزيعها داخل إسرائيل. لتخزين البضائع من قبل فلسطينيين وإسرائيليين وتوزيعها داخل إسرائيل.

6. بيت عوا: الاقتصاد السياسي للنفايات الإسرائيلية

تقع بيت عوا حوالي 22 كم إلى الغرب من الخليل على الخط الأخضر، بحيث تصنف أراضيها ضمن مناطق "ب". منذ عقود طويلة تعتاش القرية من قطاع أعمال يكاد يكون هو الأساسي داخلها، وهو شراء الأثاث المستعمل الذي تم التخلص منه داخل إسرائيل. المقصود بالنفايات الأثاث المنزلي كالكراسي والكنب والأسرة، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والأسلاك ومعدات المصانع وقطع السيارات وكل ما كان له قيمة وتم التخلص منه لكنه قابل للإصلاح. ينطوي الاقتصاد السياسي للنفايات على هرميات شبه منظمة، بحيث يجوب أفراد من أهالي بيت عوا (يحملون تصاريح دخول إلى إسرائيل) برفقة سائق (عادة من شرقي القدس)، ويشترون كل ما يتم جلبه من النفايات، أو ببساطة يأخذونه دون مقابل. عادة ما يتم تقسيم المناطق أو القطاعات (مصانع، بنايات تجارية، منازل... الخ) داخل إسرائيل ما بين مجموعات مختلفة من الأفراد. في المساء، تدخل العديد من الشاحنات إلى قرية بيت عوا محملة بكميات كبيرة ومتنوعة من الأثاث المستعمل، والتي يتم عرضها للبيع في مزادات علنية أو وفق اتفاقات مع تجار فلسطينيين. مثلاً، هناك فلسطينيين مختصين بشراء كل قطع الحاسوب مثل الشاشات، القرص الصلب، الوصلات السلكية، وغيرها. كما أن هناك معامل كثيرة داخل بيت عوا تحترف تصليح كل هذه القطع الإلكترونية وإعادة بيعها في السوق الفلسطيني (وأحياناً هناك شهادات كفالة على ما يتم تصليحه!).²³ في حالات عديدة يتم دمج مخلفات السلع (النفايات) التي تم تجديدها مع باقي السلع الأخرى المحلية أو المستوردة ويتم استخدامها داخل السوق الفلسطيني دون أن يعلم المستهلك مصدرها.

²¹ وهي: موشاف ريجان (تأسس عام 1977)، تل منشيه (1999)، حينانيت (1981)، مستوطنة شاكيد (1981)، المنطقة الصناعية شاكيد (1998).

²² روبنشتاين، داني، "الاقتصاد الفلسطيني: السوق الحرة للتخوم الفاصلة"، كالكالست، 2008. انظر الرابط التالي <https://bit.ly/3iOCKob>

²³ ديانا بحور نير، "زباله الاقتصاد: هل القيم شيئاً في القمامة؟ لحظة، ما يزال ينتظره مستقبل آخر"، كالكالست، 2016. انظر الرابط التالي <https://bit.ly/3jGDofU>

الخلاصة

تثبت الحالات التي تم ذكرها أعلاه وجود ظواهر اجتماعية-اقتصادية مقلقة غير مدروسة بشكل كافي، ويمكن تلخيصها بالتالي:

نظام العزل والمعايير التجارية الذي تفرضه إسرائيل، لم يرق فقط بالإضرار بالاقتصاد الفلسطيني، بل كانت له أيضا تبعات أخرى خطيرة تمثلت في ظهور منتفعين وسامسة ومهريين يمارسون أعمال "غير مشروعة" فاقمت من الأضرار التي يلحقها الاحتلال الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني، وضاعفت الآثار السلبية الناجمة عن نظام العزل الإسرائيلي. وبكلمات أخرى، ساهمت جغرافيا الاستعمار التي يقوم عليها نظام الفصل العنصري للاحتلال الإسرائيلي في إنشاء شبكات مصالح اقتصادية مكونة من فلسطينيين وإسرائيليين (بما في ذلك مستوطنين). هذا يعني، أنه على مستوى القاعدة فإن ثمة علاقات وطيدة بين فلسطينيين وإسرائيليين وهي علاقات قائمة بالسر أو بالعلن، لكنها بالطبع غير شرعية من الناحية الاقتصادية والسياسية، تعود بالنفع الكبير على المشاركين فيها، لكنها أيضا تعود بالضرر على خزينة السلطة الفلسطينية.

قسم كبير من الاقتصاد الفلسطيني يعتبر اقتصاد غير مرصود، سري، أو قائم على التحايل. بينما لا يجب التقليل من أهمية هذه الظاهرة واتساع عدد المشاركين والمنتفعين منها، إلا أنه لا يوجد بيانات شاملة حولها تمكن رصد حجم هذا الاقتصاد بشكل واضح. يشمل هذا الاقتصاد العمال، الاستيراد والتصدير، واللوجستيات، والسيطرة على طرق النقل والتزوير والتلاعب الضريبي وغيرها، وهو متغلغل في معظم القطاعات الاقتصادية ويضم بشكل مباشر أفراد فلسطينيين من طبقات وخلفيات اجتماعية متنوعة.

أسئلة للنقاش

1. على من تقع مسؤولية مراقبة الاقتصاد الفلسطيني غير المنظم وغير الشرعي، والذي لا يضر فقط بخزينة السلطة الفلسطينية، وإنما له تبعات سياسية هامة تتعلق بالعلاقات ما بين الفلسطينيين والمستوطنين؟
2. هل جهاز الضابطة الجمركية مهياً بشكل كافي، من حيث عدد الأفراد، المعدات، المعلومات الاستخباراتية، الخبرة الميدانية، والقدرة على العمل خارج مناطق "أ" و"ب"، لمراقبة الاقتصاد غير المنظم، التهريب، والتحايل على الحدود؟
3. ما هي الخطة الإستراتيجية لتطوير عمل ومهام وصلاحيات سلطة المعايير والحدود الفلسطينية في أي مباحثات سياسية مستقبلية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي؟ وما هي البنود المقترحة لتكون جزءاً أساسياً من عقيدة عملها؟
4. ما هي التوصيات المقترحة ليقوم القانون الفلسطيني بالتعامل مع التجار واللاعبين الاقتصاديين الذين يقيمون علاقات اقتصادية مع المستوطنات، سواء على صعيد اللوجستيات، أو التزوير، أو التعاون الاقتصادي؟